

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



جامعة الملك سعود

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. : الرقم :

عمادة شؤون المكتبات

١٦٤
١
١٦٠٦

١٨٩
٤٠٢

مجموع رسائل ومسائل شتى، جمع العبد جى، محمد

أسعد (كان حيا سنة ١٣٤٨ هـ) . بخط جامعه ١٣٤٨ هـ .

٢٩ ص المسطرة مختلفة ١٧×٢٣ سم

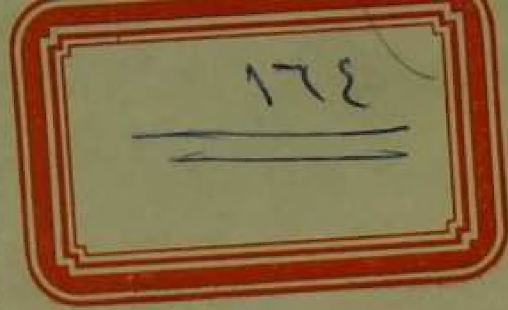
نسخة جيدة، خطها رقعة حديث .

٦٠٦٠

١- الفلسفة الإسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف

ب- النسخ ج- تاريخ النسخ .

٤/١٥١٥



مجموع رسائل
و رسائل شتی

...
لهذه مجموع رسائل ومسابيل شتى

قصرت جمعها لهذا حفظاً من الضياع

والله ولي التوفيق

١٣٤٨
٢٢ صفر ١٢٨٠
محمد
م. الأندلس

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٠٦٠ - في ١٥١/٤
العنوان: مجموع رسائل ومسابيل شتى
المؤلف: العبد المذنب محمد بن محمد
تاريخ النسخ: ١٢٤٨ هـ - - - - -
اسم الناسخ: الجامع - - - - -
عدد الأوراق: ٢٩ ص - - - - -
ملاحظات: - - - - -
- - - - -

هذه رسالة في تقسيم ضابط لأقسام فن الموضوع جموع الأستاذ الشيخ محمد سعيد العبد
بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الموضوع على ثلاثة أقسام

- الاول . وضع خاص لموضوع له خاص ، وذلك كالاعلام
- الثاني . وضع عام لموضوع له خاص ، وذلك كأسماء الاشارات والموصولات والضمائر والحروف
- الثالث . وضع عام لموضوع له عام ، وذلك كأسماء الاجناس (كإنسان وقرصا) وكالمصادر والمشتقات بأسرها ، ومنه ايضا أسماء وحروف الالحاء (كما في شرح الرسالة الوصفية للبخاري) ، ومنه ايضا ظروف المكان نحو (نحوه وتحت) ودرجتي صاحبهم وكقولهم (تقسيم آخر)

اللفظ اما ان يوضع لمرشخص ، واما ان يوضع لمركل عام .
فالاول . اما ان يوضع لشخص بعينه (كالاعلام) فيكون الموضوع خاصا لموضوع له خاص ، واما ان يوضع بواسطة امركل عام ، وذلك بان يعقل امر مشترك بين شخصات كثيرة كأن تعقل كليا وهو كل مشار اليه مفرد مذكر مثله ثم يقال : هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات بمفردة ، فتعقل ذلك المشترك آلة للموضوع لانه الموضوع له خلافا للبعد ، فالوضع كليا - اي آلة - والموضوع له مشخص (كالإشارات والضمائر والموصولات والحروف) وما كان من هذا القبيل لا يفيد التشخيص كالإشارات الدبقية معينة كالإشارة الحية في الاشارات ، والخطاب في الضمائر مثلا

والثاني . الموضوع لمركل عام ، ولا يكون وضعه بواسطة امركل عام وذلك بأن

بأن يعقل امر مشترك بين شخصات كثيرة ، كما ان تعقل معنى كليا - وهو الحيوان الناطق ، مثلا - وتضع له معنى لفظ انسان ، ثم يقال لهذا اللفظ موضوع لهذا الامر المشترك . ومثاله ، أسماء الاجناس كلها فالوضع عام والموضوع له عام

— تقسيم آخر —

ثم يقال لهذا القسم الثاني - الذي هو اسم الجنس - اما ان يكون ذاتا (كإنسان وقرصا) ، واما ان يكون حدثا (كالمصادر) واما ان يكون مركبا من الذات والحدث (كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والزمان والمكان والدالة وسائر أسماء الافعال ما فيها ومفاعيلها وأمرها على ما في) ، والشايع - اي الجزائي - جعل مثل الحرف الوضع له عام والموضوع له خاص اهد

وتولى هناك : كاسم الفاعل والمفعول الخ ، اعلم ان معناها امرين

الاول . خصوص لفظ اسم وفعل وحرف واسم مفعول واسم فاعل وفعل ما فيه ومفاعيل الخ المشتقة ، والثاني . مدلول لهذه الأشياء نحو قائم ومضروب ونهد وينهد وانهد الخ

فالوضع في الأول من وضع العلم للعلم (كوضع الحيوان الناطق للإنسان وكسائر الاجناس) وهذا هو القسم الثالث من التقسيم الاول

والوضع في الأمر الثاني من قبيل الوضع النوعي لاشخص كما ذكر العلامة ابن شاذان في حاشيته على الفكري ص ١٢٠ ، وعبارته ، والوضع النوعي هو الذي لا يكون ، بمفردة موضوعا بآراء معناه ، بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه كالوضع التي تتعلق بالهيات والصنوع والمركبات كلفظ ضارب (مثلا) فان الواضع عن نوع ذلك اللفظ - اعني صفة فاعل - لنوع معناه اعني الذات الماخوذة مع بعض صفاتها وقس

عليه سائر المشتقات وكذلك المركبات كزبد قائم ، فان الواضع وضو نوع لهذا
المركب اعني الجذبة الجزئية لنوع معناه اعني الاخبار عن الشيء الواقع وفصل عليه سائر المركبات
اه فظهر لك الفرق بين قولك فصل ماض وقولك ضرب ، فالاول منه قيل وضو
العلم للعلم ، والثاني منه قيل الوضع النوعي هو والله اعلم

للاستاذ القمى الذكر بسم الله الرحمن الرحيم

تقسيم المقولات العشر من فن الحكمة

تعريف علم الحكمة . هو البحث عن حقائق الأشياء على قدر الطاقة البشرية

ينقسم الموجود الى ثلاثة اقسام قديم وحادث متحيز بالذات ، وحادث متحيز بالشئ
فالاول . ذات الواجب بحد ذاته وتعالى

والثاني . الجوهر

والثالث . العرض

تعريف الجوهر . هو موجود حادث قائم بنفسه ، ومعنى قيامه بنفسه ان يتحيز
بنفسه غير تابع لتحيز غيره شئ آخر بخلاف العرض ، فان تحيزه تابع لتحيز الجوهر الذي هو محل العلم
تعريف العرض . هو موجود قائم بغيره ، وحكم العرض انه لو انتقل من محل الى آخر ولا
يقوم عرض بعرض ولا يبقى عرض زمانين على قول الاشعري

وينقسم الجوهر عند الحكماء الى هوي وصور وجسم وبيان ، ان الجوهر ان كان حالاً
في جوهر آخر فالحال صورة ، وان كان محلاً لذلك الحال فهو الهيولى - وهي في اللغة
طينة العالم واحد - وان كان مركباً منها فهو جسم

تعريف الجسم عند المتكلمين ، هو ما تركيب من جوهرين فردين مضاعفاً

وينقسم

وينقسم العرض عند الحكماء الى تسعة اقسام ، وزعموا انها اقسام عالية لما
تحدها من الاعراض ، والمتكلمون لم يعترفوا بشئ سوى الدين - اي الدكون الاربعة -
والكيفية ، وجميع بعضهم اقسام العرض التسعة مع مقولة الجوهر بقوله
الجوهر الكم كيف والمضاف متى ، اين ووضع له ان يفعل فعلا

واشار بعضهم الى المقولات العشرة بالمثل فقال

زيد الطويل الدزدي مالك ، في بيته بالذئب كان ملك

بيد غصن لواءه فالتوى ، فنه عشر مقولات سوى

الثاني من المقولات الكم

و تعريف . هو عرض يقبل القسمة الوهية لذاته . وهو اما متصل ، واما متفصل
تعريف الكم المتصل ، هو الذي يمكن ان تعرض فيه اجزاء متلوي على حد هو الذي يمكن بين
جزئين منها (كالزمان والخط) ، ومعنى الاشتراك بين الجزئين هو صفة اعتبار جعل نهاية
لوجهها بداية للاخر ، او نهاية لهما ، او بداية لهما ، بان اعتبر ابتداؤهما من الطرفين
والوسط ، فاد اقسام الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما هو النقطة ، واد اقسام
السطح اليهما كان الحد المشترك هو الخط ، واد اقسام الجسم اليهما فالمتصل هو السطح
وينقسم الكم المتصل الى قسمين ، غير قابل للذات ، وقابل للذات

فالاول . هو الذي يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود كالزمان

والثاني . هو الذي يجوز اجتماع اجزائه في الوجود كالمقدار

ثم اعلم ان المقدار ان انقسم في الجهات السلاوة الطول والعرض والعمق فهو جسم تعليمي اوفي
جهتين فقط وهو سطح اوفي جهة واحدة وهو خط ، والحاصل ان الكم المتصل محصور في

٦ أربعة أشياء وهي الزمان والمكان والخط والسطح والجسم التعليسي

وأما الكم المنفصل . تعريف . هو الذي لم يكن بين أجزائه حد مشترك ، وذلك كالعدد لا غير ، كالعشق ان انصفها يكون منتهى النصف الاول الخامس ، ومنه النصف

الثاني السادس — النام من المقولات الكيف —

تعريف . هو عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة ، ويختص في أربعة أقسام الاول . الكيفيات المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة ، كالحرارة والبرودة المدركين باللمس ، وكاللون والذوق المدركين بالبصر ، وكالصوت والجوهر المدركين بالسمع ، وكالروائح المدركة بالشم ، وكالطعم المدركة بالذوق . والقسم الثاني . الكيفيات النفسانية . أي المختصة بذوات النفس — كالحياة والضم والدراك والقدرة والارادة

والقسم الثالث . الكيفيات الاستعدادية — أي المقضية استعدادا وترتبا لقبول الزما — كاليت والصلابة

والقسم الرابع . الكيفيات المختصة بالكميات — أي المقادير — كالزوجه والمثاليين — الرابع من المقولات الأربع —

تعريف . هو حصول الجسم في المكان — أي الكون في الحيز — ، والجسم عند المتكلمين هو الجوهر القابل للأقسام ، وعند الفلاسفة هو الجوهر القابل للبعدا الثلاثة وينقسم الدين الى حقيقي ومجازي . فالحقيقي ، هو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يستغنى عنه ككون زيد في الموضوع الذي شغل باله الماسة والمجازي . هو الذي لا يكون كذلك ككون زيد في البيت ، فان جميع البيت لا يكون مشغولا

مشغولا به على وجه يماس ظاهره جميع جوانب البيت . ومن المجازي ما هو بعد من ذلك ككون زيد في الدار ، ومنه ما هو بعد من ذلك ككون زيد في البلد او الدقليم او المعمر من الارض او في الارض كلها او في العالم فان هذه ايات غير حقيقية والمتكلمون لا يعترفون بوجود شيء من الأعراض النسبية السبعة الزينية سوى الدين ويسمونه الكون ، ويذكرون وجود الكم بقسميه ويعترفون بوجود الكيفيات والدين عند المتكلمين محصور في أربعة أنواع . الاجتماع . والافتراق . والحركة والسكون . ويسمونها الكونان الدرجة

تعريف الحركة . هي الحصول الاول في الحيز الثاني .

وتعريف السكون . هو الحصول الثاني في الحيز الاول . وعن شرح المطالع ان السكون عبارة عن حصول الجوهر في اثنين فضاء عدا في مكان واحد . والحركة عبارة عن حصول في اثنين فضاء عدا في مكانين وهو التحقير ،

وتعريف الافتراق . هو كون الجوهرين بكالة لا يمكن ان يتوسط بينهما جوهرا ثالث

وتعريف الاجتماع . هو كون الجوهرين بكالة لا يمكن ان يتوسط بينهما جوهرا ثالث . والاجتماع لا يتصور الا على وجه واحد بخلاف الافتراق فانه يتصور على وجهين متقاربه

— الخامس من المقولات الخمس —

تعريف . هو حصول الجسم في الزمان . وينقسم المقياس الى حقيقي ومجازي فالحقيقي . هو كون الشيء في زمان لا يفضل عليه كالصوم لليوم ، والمجازي بخلافه كالربيع والشهر والسنة ان وقعت الذبابة في بعض اجزاها والمقياس الحقيقي . يجوز فيه الاشتراك بان تصف اشياء كثيرة بالكون في زمان معين بخلاف

الذين في المكان الحقيقي

تعريف الزمان عند الحكماء . على ثلاثة اقوال ، قيل الفلك نفسه ، وقيل حركته ، وقيل مقدار حركته . والزمان عند المتكلمين هو متجدد معلوم يقدر به متجدد معلوم ازالة لادبائه ، وقد يتعكس بحسب ما هو متصور فان قيل (مثلا) متى جاء زيد يقال : عند طلوع الشمس ، ان المكان المخاطب مستحضر للطلوع واد قيل : متى طلوع الشمس ، يقال : عند مجيء زيد لمن كان مستحضر المجيء زيد

— السادس من المقولات الإضافية —

تعريف الإضافية . هي النسبة المتكسرة - اي النسبة التي لا تعقل الا بالقياس الى نسبة اخرى مقولة ايضا بالقياس الى الاولى (كالبنوة) فانها نسبة تعقل بالقياس الى ابوة والابوة نسبة تعقل بالقياس الى البنوة . واعلم ان الإضافية تقرض لجميع المقولات العشرة فالجواهر ، كالذهب والدين ، والكم ، كالصغير والكبير من المقادير والقليل والكثير من الجاهل والكيف ، كالحر والبارد ، والطيف كالقرب والبعيد ، فان القرب اضاف والقرينة عارضة لها ، والدين ، كالعلو والسفل ، والحق كالقديم والحديث ، والوضع ، كالشدائخ والضعفاء ، والملك كالذكى والعمى ، والفعل ، كالقطع ، والانتقال كالشد تسخيئا ، واعلم ان الإضافية اخفض من مطلوبة النسبة لان النسبة يكتفى فيها نسبة من جانب فقط بخلاف الإضافية ، وتوضيحي ، ان الجسم اذا حصل في المكان تحققت هناك امران ، حصول ذات في المكان ، وذات المكان ، فذلك الحصول هو النسبة بين الجسم والمكان تسمى الدين ، فاد الوحد الجسم بوصف كونه متمكنا والمكان بوصف كونه متمكنا فيه تحققت نسبتان متكررتان ، مقولة احدهما بالقياس الى الاخرى والعكس فالامر الاول مجرد نسبة

والثاني اضاف ، وقس على ذلك حصول زيد في الزمان مثلا ، فظهر ان المقولات كلها تقرض لها الإضافية — السابع من المقولات الوضع —

وتعريفه . هو هيئة تقرض للجسم بسبب نسبة اجزائها بعضها الى بعض - بالقرب والمحاذاة او غيرها بسبب نسبة اجزائه - الى الامور الخارجة عن ذلك الشيء ، كارتفاع بعضها نحو السماء مثلا ، وبعضها نحو الارض ، وذلك كالقيام فانه وضع لانه اعتبار فيه نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض ونسبة المجموع الى الخارج ككون رأسه الى السماء ورجليه الى الارض وخلاصة تعريف الوضع . انه هيئة تقرض للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة — الثامن من المقولات الملك —

تعريف الملك . هو هيئة تقرض للجسم بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ، وذلك كالذهاب للهرة مثلا ، والشوب والمخاض والعمامة وغيرها للانسان ، ولابد منها في هيئة المقولة من حصول شرطين . الاول الدحاظ ، والثاني الانتقال ، فوضع القميص على الرأس ، وان كان ينتقل بانتقاله لايكون ملكا ، لعدم الدحاظ والطلول في الخية مثلا وان كان فيه احاطة لايكون ملكا ايضا لعدم الانتقال ، وبقيت الانتقال تماثل مقولة الملك ثلثا مقولة الدين ، لانه وان كان هيئة عارضة للجسم بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتكلمين ، وحاصله ، ان الملك له هيئة حاصلة من احاطة ما هو خلق كاحاطة الجلد بالحيوان انسانا او غيره ، او غير خلق كاحاطة نحو القميص

— التاسع من المقولات ان يفعل —

وتعريف مقولة ان يفعل . هو تأثير الشيء في غيره على اتصال غير قار ، كالمسكن مادام يسكن ، فان له مادام يسكن حالة غير قار هي التأثير في التسكين

— العاشر من المقولات ان ينفع —

وتعريفها . هي تأثير الشيء عن غيره على اتصال غير قارء كما لمستحى ما دام يستحى فان
 له حالة غير قارة ، هي التأثير ، وقوله غير قارة اي غير ثابت بل يقع على سبيل التدرج
 فالماء الموضوع في الدناء على النار تأيد الحرارة فيه ما دامت النار باقية يقال لذلك التأيد
 مقولة ان يفعل وتسخن الماء ما دامت الحرارة مؤثرة فيه يقال له مقولة ان ينفع فاما
 انقطع تأثير النار بان ازيلت او طفتت زالت المقولتان وسخونة الماء الباقية فيه بعد
 ذلك مندرجة تحت مقولة الكيفية ، فظهر ملازم المقولين وجودا وعدمه وان من وجبت
 مقولة الفعل وجبت مقولة ان ينفع ومنى عدمت عدمت ، ومن على ذلك حال القطع
 ما دام قاطعا وبقيّة الافعال المتولدة عنها فكل آخر . وظهر لك ايضا ان المقولين جميعا
 لما يعبر عنه بالمصدر ، وبالحاصل بالمصدر ، واما الحال الحاصل للشيء عند الاستقرار
 انقطاع الحركة عنه كالطول الحاصل للشيء والسخونة الماحضة الفاضلة للماء والحرارة الحاصلة في
 الثوب والقطر المستقر في الطيب وكما لفقود والقيام الحاصل للانسان فليس من هذه القيس
 بل من الكم والكيف او الوضع اهـ

وقولي بل من الكم ، وذلك كالطول الحاصل للشيء فانه اثرنا شيء عن تأثير العناصر الاربعة
 التي لو تيمت نمو النبات بدون اجتماعها ، ومنها يظهر ان مقولة ان ينفع قد تكون بسيطة
 كحرارة النار وقد تكون مركبة كحال نمو النبات من اجتماع العناصر الاربعة وحدها انقطاع
 من حركة اليد والسكين مثلا

وقولي او الوضع ، وذلك كالهيئة الحاصلة من اجتماع الاعضاء على وضع الاعضاء ، والطلب
 تلك الهيئة اعني القيام ونحن اهـ

نظم

— نظم الجمل التي لها محل من الاعراب والتي لا محل لها —

وهذه جملة عشر او ستا ونصفها ؟ لها موضع الاعراب جاء مبينا
 توصيفة حالية خبرية ؟ مضاف اليها واحك القول معلنا
 كذلك في التعليق والشرط والجزاء ؟ ان اعلم بانى بل عمل هذا
 وفي غير هذا المحل لها كما ؟ انت صلة مبدوة ولك المنة
 وفي الشرط لا تعمل كذلك جواب ؟ جواب يعين فادع فالك العنا
 مفسرة تأتي وفي الشرط مثلها ؟ كذلك في التحصيل فافهم باعتبارنا

ولا نصفه شدة للفظ شدة ؟ الالذي اول الرا فادري
 ما واستثنى منها رجبا فيمتنع ؟ فافهم فيما روده ما سمع ،
 لهذا ولكه الاصح ان يفادى مطلقا فيما سأل على هذه كما في الحفري في بحث الطرف

سأله
 وعدا تريد ان تعرفنا ؟ قال يجزأ به صلت ان عطفا
 وان يكن مركبا فالاول ؟ وفي المضاف عكس هذا يفعل
 وخالف الكوفي في الثاني ؟ ففيها قد عرق العظم

نواع من هبة الش من الحق

عن مقرة فوجد مذهب ؟ لاش في فكن بين خبرا
 خبر بزال وعادة قد حكمت ؟ وكذا المشقة تجلب التيسر
 والشك لا يفتح متيقنا ؟ والنية اخلص ان اردنا اجورا

فأخذه من بقية في الميراث للمجبر

فبالجدة التقديم ثم بقية في وبعدهما التقديم بالقوة اجعلوا
مجموع القول في الحيض من خط الاستاذ الشيخ محمد بن الزرقا

الطهر المتحمل بين الدمين يجعل كالدّم المتوالى مطلقا فيه استأثرت الى ما اخذ به الحسن من انه
يفصل مطلقا كمن رأت يوما وما وثلاثة طهرا او ثلاثة او اكثر وما ، ثم اذا كان فاصلا فان
لم يبلغ شئ من الدمين نصا با فاكمل استحاضة ، وان بلغ احدهما فهو حيض والاخر استحاضة
وان بلغ كل منهما فالاول حيض

سواء بلغ ثلثه ايام وزاد على صف الدمين ام لا ، فيه استأثرت الى قول محمد من ان الطهر لا
يفصل الا اذا كان اقل من الدمين او مساويا في صفه الحيض ، اما اذا كان اكثر من الدمين
وبلغ ثلثه فافصل ، ثم ان بلغ كل من الدمين نصا بالحيض فاسبوه فقط حيض ، واحدهما
فهو حيض ، والا فاكمل استحاضة ، ولا يجوز به الحيض بالطهر ولا ختم به ، وصح بعلامة
الفتوى ، فلو رأت ثلاثة وما واربعه طهرا وثلاثة وما فالعشرة حيض ، او رأت
يوما وما وثلاثة طهرا ويومين وما فالسنة حيض ، لان الدم الطهر في صورتين لم يزد على
الدمين فلو اجتمع طهران بحيث يخل منهما دمان لم ينظر الى كل من الطهرين على حدة بل يجعل احده
الطهرين المساوي للدمين وما ثم يتعدى حكمه الى الآخر وهو الصحيح ، فلو رأت يومين وما وثلاثة
طهرا ويوما وما وثلاثة طهرا ويوما وما فالسنة الاولى حيض اتفاقا والاربعة الاخيرة
على الخلاف - اي في التصحيح من مذهب محمد بن عيسى -

وسواء بلغ الدم المجمع او المتفرقه نصا بالحيض وهو ثلاثة ايام ام لا ، فيه استأثرت الى
قول زفران الطهر لا يفصل اذا كان في صفه الحيض وبلغ الدم المجمع او المتفرقه نصا با ، كمن رأت
يوما

الشيخ محمد بن عيسى
الشيخ محمد بن عيسى

يوما وما وثلاثة طهرا ويوما وما واربعه طهرا ويوما وما فاكمل حيض
فيه استأثرت الى ما اخذ به ابن الجبار من ان الطهر لا يفصل اذا كان الدم نصا با سواء كان
في مدته ام لا ، كمن رأت يوما وما وثلاثة طهرا ويومين وما

بشرط ان يكون الدمان والطهر المتحمل في صفه الحيض ، وصح عشرة ايام ، ولهذا
رواية عن الدم واجتمعا نصا بالحيض المتون ولكن لم يصح في الشرح

فيه استأثرت الى قول ابن يوسف : ان الطهر المتحمل كالدّم المتوالى كحيض ان لم يزد على
العشرة فان زاد فالزائد عليها في المبتدأة او على العادة في المقنطرة استحاضة
ولو كان اكثر الدمين او في غير صفه الحيض ، فيجوز ختم الحيض بالطهر ويجوز بدونه به كلهما
اذا احاط الدم بطريقه ، اما البنية والختم بالطهر معا في المقنطرة ، واما الختم بالطهر فقط
ففي المبتدأة وفيها لا يشترط ان يوجد الدم على صفه في نهاية المدة بل ان يكون قبل طهر
، ولهذا القول - اي قول ابن يوسف - اثنى به كثير من المتأخرين ورجح بآثارهم
وابسروا وط

كذا في القريستان وفي الفتى والنهر ان عدم الاستحاضة هو الصحيح
مطلب في تقسيم الجواز

اعلم ان الجواز ينقسم الى قسمين عقلي ولغوي . واللغوي ينقسم الى قسمين مفرد ومركب ،
والمفرد ان كانت علاقته غير المشابهة بسم مجاز ام رسلا ، وان كانت علاقته المشابهة
بسم استقاة ، والاستقاة تنقسم باعتبار زمانها الى قسمين تعريجية ومكنية ،
والتعريجية ، تنقسم الى قسمين احصية ، ان كان المستقاة مشتقا او حرفا ، وتنقسم المكنية
الاستقاة باعتبار وصفها الى ثلاثة اقسام مرشحة ومجردة ومطلقة ، واما الجواز المركب

فان كانت علاقته المسماة بسم استقامة تميلية ، والديس استقامة
مطلب في تقسيم

اعلم ان ال تنقسم الى قسمين عهدي وجنسية ، والمراد العهد الشخص لا الذهن
والعهدية ثلاثة اقسام عهد ذكرى وعهد حضور وعهد علمي ، فالاول ما تقدم ذكره
صريحا او كناية كخوفص فرعون الرسول ، وليس الذكر كالذئب . والثاني ما كان مدخولا
ال حاضر ، نحو اصب القرطاس - اي الماخذ - ، والثالث ما كان مدخولا معلوما
عند المتكلم ، نحو جاء الرجل - اي المعلوم عندك -

والجنسية ، ثلاثة اقسام للاستقامة والعهد الذهن والحقيقة والطبيعة ، فالاول
ان تراد الحقيقة في ضمن جميع الافراد ، نحو الانسان لحي ضرر ، والثاني ان تراد الحقيقة
في ضمن فروعهم نحو ارجل السود واشترى اللحم ، والثالث ان تراد الحقيقة من حيث
هي نحو الانسان حيون ناطق ، فان الحكموم عليه الحقيقة من حيث هي لا باعتبار كونها في
ضمن جميع الافراد ولا في ضمن فروعهم ، ولدم الجنس تسمى لدم الحقيقة ولدم الطالعية
ولدم الطبيعة

والتي للحقيقة للعهد الذهن هي من اقسام الجنسية ، فلو تنوعت منها من العهدي الشخصية او
مطلب في البحث عن اسماء الافعال وتحفيدة الكلام عليها

اعلم انهم قالوا ان كل كلمة هي علم على نفسها . قال ابن التمجيد في حاشية على البيضاوي :
وتحفية ذلك ان كل لفظ وضع باراء ، معنى اسما كان او فعلا او حرفا فلا اسم علم هو نفس
ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول : حذره زيد
البصرة فخرج فعل وزيد اسم ومن حرف فتجعل كلاما من هذه الثلاثة محكوما عليه لكن لفظا وضع
فقد

فقد في ما ذكره ، قال شيخنا العلوي رحمه الله : وترجيح ذلك ان تقول خرج فعل ماخر
فخرج لفظا وقع مسندا اليه علم على خرج الواقعة في قولك خرج زيد من البصرة وكذا اسائر
الافعال اذ قال ابن التمجيد : وقد اتفق بعض الافعال ان وضعت لها اسما اخر غير اللفظ
تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسوفا اسما الافعال فأمين مثلا اسم
موضوع باراء لفظ استجب لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما سبق بل يقصد به لفظ
استجب من حيث دلالة على معناه اذ كل اسم ابن التمجيد في ١٢٤ من الجزء الاول

وقولنا قد شيخنا وترجيح ذلك : جملة معترضة بين كلام ابن التمجيد كما صرحنا به ولعلنا
تحقيقه نفيس ثم قال القنوي بعد ذلك : وبذلك يفتح صحي كونها اسما وان استفدنا
معناها معنى الافعال لدن مدلولاتها التي وضعت لها هي الفاظ لم يعين معنا اقتدارها بزمان
واما المعاني المقترنة بالزمان فهي مدلولات لتلك اللفاظ ينقل من الاسماء اليها بواسطتها
وهذا تأويل مناسب لتسمية الافعال ثم اورد بذلك ايرادا فانظر لها ان شئت اذ
سأل

قال النووي في شرح مسلم ٤٨٧ من الجزء الاول : كما ومقاربة الفعل ولم يفعل او لم يفعل
نفي فان تقدمها نفي لقولك : ما كان زيد يقوم ، كانت دالة على القيام لكن بعد
بطن ، كذا انقل الواحد وغيره عن العرب واللفظ اذ

خاتمة في معنى التضمين

فقد التفتي السجاني على القطر في باب مخفوضات الاسماء ١١٥ : هو اشتراك معنى آخر كما
ذكره في المعنى وهو احد اقوال في التضمن المتنازع منها عند المحققين ان اللفظ مستعمل في معناه
الحقيقي مع حذف احد ما هو من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية بمعنى يقابله كقوله على كذا

ای او ما علی کذا وقد یکسر کما فی یؤمنون بالقیب - ای یعتقدون به مؤمنینہ - احد
وعبارۃ الصبان فی حاشیۃ علی رسالۃ آداب الحج والمناظرۃ عند قول المصنف بکلام الخ
وضمن القول معنی الظل والاعتراق فعداه بالباء وهذا هو التضمن الخوی وفي قیاس
خلاف ، او قول بکلام منطلوع کمال محذوف تقديرها ناطقا او معترفا وهذا هو التضمن
البیانی وهو قیاسی احد

مأثر متعلقہ بحق

عبارة الصبان في رسالة آداب المناظرة ^{١٥} عند قول الشرح بل هذا ليس بدليل
حتى يمنع من جازيا على مقتضى العرف الى قال الصبان هذا اضرب انتفاي ترقى به الى كونه
لا ليس وليد اصله وقوله : حتى يمنع تفرجوع على المظني ، فالفعل مرفوع ، او غائبة
فهو منصوب فقص على الرفع قصوره ^{١٦} وعبارته ^{١٧} عند قول الشرح فان حمل المنوع في
عبارة المصنف على المظني الاول حتى يكون كلها منفيما الى حتى تعليلية او تفرعية واجاب بكونها
تعليلية قصوره ^{١٨} ومنه قوله ترقى به الى كونه الى يعلم ان قولهم على ان كذا المترقى - اي ان على
هي الاستدراكية - والى هذا المترقى في الرد ^{١٩}

وهو لا، المسائل الدائرية بعد بحث الجيوس نقاتلها من خط الاستواء إلى السطح العجيب

قال شيخنا الأستاذ المدقق والعالم المحقق الشيخ أحمد أفندي الزرقا حفظه الله وقد سئل
عن الورقة النقدية المعروفة بالورقة السورية هل يصح بيعه بغير راحم أو بالدينار إلى أجل أم لا
فأجاب

لم يخفى ان اصل الورود المذكور قبل اتخاذها على الشكل المعروف فهو من العروصة كالصفر والخامس والفضة
 الحسنى بالنيكل وغيرها لا يفتقر بعضها الى ايجادها ، واما بعد اتخاذها على الشكل المذكور وتعامل الناس على
 وضع بدلتها في بيعاتها لم يفتقر العروصة وقبول الحكوم له بمثابة الجوزين الذهب والفضة فامرهم بالبيع بالثمن
 فانه اما ان يدعى بقاءه عرضا على حالة الدولة لم يتغير غير ما يوجد ما ، ولهذا مع كونه بعيدا جدا عما ظهر للحكم
 وهو جواز بيعه بالنقد والنسيئة كبقية العروصة ، واما ان يدعى انه اصبح ثمنيا بالاصطلاح ولهذا اقرب
 جدا بل متعين ، ولو يتوهم ان الاصطلاح على التسمية مخصوص بالمعادن كالخامس وغيره فان من يدعى
 ذلك عاجز عن اثبات مدعاه وتأنيده بمؤيد فادراكا ان ثمنيا بالاصطلاح ^{في القول} فانه لا يعطى حكم الاثمان الخلقية
 الذهب والفضة من كل وجه بحيث انه تسخى عنه صفة الاصلية (وهو كونه عرضا) وانما يجب التقابله فيه
 من الجانبين عند مقابلة باحد النقيدين بل يعطى حكم الاثمان على وجه لا يقدم معه المعنى الاصلية (وهو
 كونه عرضا) فيكتفى بقبضه احدى البديلين عند مقابلة باحد النقيدين ويصح العقد وان لم يقبض البديل الآخر
 رعاية لمصلحة كونه في الاصل عرضا .

فقد قال في التوير من باب الربا : « ما عفلوا بمثلها او بدراهم او بدنانير فان نقد احد صاجا » اهـ
ونقل في رد المحتار من المحل المذكور عن الخانوق انه سئل عن بيع الذهب بالفلوس سيئة (اي الى اجل)
فاثني بانه يجوز واستدعي ذلك لما نقل عن البزازيه والمحيط من التصريح بالجواز مطلقا سواء كانت
الفلوس سيئة او حقا وان (اي الخانوق) قال بعد ذلك : فلا يفتر بما في فتاوى قاضي الهادي من انه
لا يجوز بيع الفلوس الى اجل بل ذهب او بفضة او مملوفا . فهذه اصح في الجواز اذ اقبض احمد

خذ من سكرته محرقا للصلب على الشراط كما يأتى اهرق

عليه روي مثل لا تمنع الحسن في المقصد . والادسجانه وتما اعلم انه

نقلت منه خط الاستاذ المتقدم الذكر حفظه الله تعالى وامتدحياته

والاستاذ المذكور حين سألته عن صورة سؤال العلم بالسيرة لبعث به الى محمد بن نور الدين ليدله رأيا فيه فلفظي حفظه الله تعالى

سؤال

قد اخطى في خاطري عن احد بعيد ما يعنى في خاطر الكثير من الطبع الى الوقوف على حكم ما عنت به البلوى ومسته الى الخاچه منه (السيرة)

الذي هو مادة الرسم منه حيث طارته وكما ست ، فان بعض الناس يتقربون منه جريا على انه نجس ، والبعض الآخر لا يمانعون

عنه اعتقادا منهم ان طاهره فوقعت في تدبير من امره وخرج منه غير مدركه ، ولكنهم ينفعون ذلك التجري بل اوقعني فيما

يشبه الوسواس ان ان لفظك اشياء كثيره يدخلها (السيرة) فيما يقول الكثيرون لا محيط لها بمفردها ، وقد استغفرت

بعض فضلك الخفيه من سائلك حبيب عبد الله فاخاف - حفظكم الله واداءه - ان (السيرة) المذكور لا يخرج عنه كذا احد الممكن

الماتع غير الخمر ، والحكومات الماتع غير الخمر في اقول تكثر في المذهب الخفي ، قول بطارته ، وقول بانها نجس نجاسة مخفية وحيث وقول

بانها نجس نجاسة مغلظة وهو المقتضى في المذهب ، ولكن ان القضا النظر الى عموم البلوى الخاطئة منه ، وشيخ استعماله وتفسيره بقدر

التحرر عند دخوله في اشياء ناعمة او اشياء زينة او الدخول في المشرب والغير المشرب والذهابات وغيرها مما يعتد بطلانها

الداخل به والظاهر عليه لا بعد الفهم والتفكير الزاين ، وكثيرا ما يطعن الانسان على دخول (السيرة) في شئ قد كان لا يسهل

انما اطلو غير عالم به فيقع حينئذ في المرح العظيم من جهة صلوات الماخذ والمياه ومما مست به المبتلى من الشيا والدمعة ، وافاد انه لو كان

هذا كشيء من علوم البلوى كان هذا ، وقال : ان العلم محمدي الحسن رحمه الله تعالى لما دخل الري ورأى قسما من الدواوين والروايات

التحرر عن حكم بطارته الروايات التي جعلتها روث الخمار الذي لا يخلو عندها بتعليقه فيما يعلم ، وقال : ان بلوى الناس في وقتنا

بالسيرة ان لم تكن فوقها هل الري بالروايات فليست دونها ، فعلى هذا يكون الجري على القول بطارته بالهذه البلوى العام الشامل

ليس بدعا في الدين ولجوابا ^{المؤمنين} لكثرة ما افادته ، فثبت تحرير هذا امره على ما علمت هذه القضية وهذا الدخول فيها راجعا الى

السيرة على صفات مجتهد الفراء لو انتم انصار العلم والهدى ،

نقلت منه خط الاستاذ المتقدم الذكر في حياة في حكم الخبر بالبره الحسن بالبلغا

لقد كثر السؤل في العصور الخيرة ، عنه امر دين جليل ، اضطربت فيه آراء القضاة والمفتين

، عنه رسمين وغير رسمين ، حنفين وغير حنفين ، وتضاربت تخاريجهم حكمه ، فتعارضت فيه الفتاوى

بالنق والاثبات ، وتكاثرت فيه الرسائل التي اختلف فيها ، بما اختلفت اقطارهم في الوصول اليها

، الذي يرد الحادث اليه ، ويستمد فقهاء منه ، كل على حسب ما اوفى منه قوف علمه ، ومنح منه فهم ومكة

، الد وهو العمل بخبر البره الحسن (التيلكراف) الذي يرأسل به بين القضاة في الاخبار ،

بشوات أهل القطر والصوم ، هل يعمل به ويعتمد عليه في ذلك ؟ ام لا . فانه امر حادث لم يكن

في صدر الدول ، ليتناولوا الدوحة المجتهدون ، او منه بعضهم من المخربين ، رضوان الله تعالى عليهم

اجمعين ، بالبحث . وقد اوقفني بعض فضلاء الدرس ، على بعضه من تلك الرسائل ، فلم

ار لها فيما اظن اصابت محزا ، ولطبقت مفصلا ، فكلفتي والخف علي ، على ما لدى من شغل

شاعلي ، ان الالب في ذلك ما اراه صوابا ، حرصا منه على الاستفادة ، فلبيت طلبه ،

وكتب منه غير مراجع كتاب ، ومنه غير توسع ، بل بقدر ما امكنتني اقتضاه منه وقتي الضيق

، راجعا منه ولي التوفيق عز وجل ، الهادي الى اقوم طريقه .

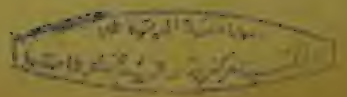
فاقول

اخى لا اشك في ان خبر البره المذكور معتبر شرعا ، ويجب العمل به ، وذلك لانه لا يخلو اما ان

يعتبر ما يضمنه كتاب اليه ، فيه منه قبل الاخبار ، او يعتبر منه قبل العمل باطرافه ، فان اعتبر منه قبل

الاخبار ، فاما ان يعتبر على نوع بعد منه قبل الاخبار بالامر الديني ، الواقع في ضمنه المعاملات ،

او يعتبر منه قبيل الاخبار با مردني مستقلا ، فان اعتبر منه قبيل الدول - اي منه قبيل الاخبار با مردني واقع
 في ضمن المعاملات - فان لم يكن فانه لا يخلو منه احتمال وجب جعله شبيها به .
 وذلك ان الفقهاء نصوا في المظن والباحه ، على انه يقبل قوله الكافر في الحل والمرعة ، وان كان ذلك
 في ضمنه المعاملات ، ويلزم العمل به ، فلو كان معه لم نقال لهود بجمه مجوس ، حرم ، او قال
 : لهود بجمه مسلم او كتابي ، اجل ، وعلموا ذلك بان الضرون تدعو الى معامله ، بسبب اقامه
 بيتنا ان لا تتحمله منه الاقامة الد بالمعامله ، ومنه ضرورة معامله ، قبول خبره ، ان في تكلف الوقوف
 على الواقع - اي ~~صحة~~ على صدقه فيما اخبر به اولديه - منه غير صريح ، والمخرج مدفوع بالنظر
 وكلامهم هذا صريح في ان الخبر باصواريانات اذا كان في ضمن المعاملات لا يشترط في المخبره اسلام
 فضلا عنه عدد او عدالة ، فاذا قلنا الضرون دعت الى معامله المخبرين عنه البرمه فعمد المعاملة - مع
 نوع بعد - ان نقول : ان اخبرناهم بهذا الامر الديني واقع في ضمن المعامله ، وان اكان كذلك
 يجب قبول خبرهم منه غير نظر الى عدالة ، بل ولاد الى اسلام .
 وان اعتبر منه قبيل الثاني - اي منه قبيل الاخبار با مردني مستقلا - وهو الاقرب ، فلا تردد
 في كونه خبره لهذا مقبول ، وواجب الاتباع ايضا ، لانه والحالة هذه ليس مخبرا منه عند نقله
 بطريقه الفضول ، حتى يشترط فيه عدد او عدالة ، بل هو سفير وناقل عبارة ، فان المأمور
 الجالس على رأس آلة السلك (التلغرافي) في بلدة يبلغ عبارة قاضي بلدة المرسله اليه



ليبلغها بواسطة البرمه لقاضي بلدة اخرى للمأمور الجالس على رأس آلة السلك (التلغرافي) في تلك
 البلده ليبلغها لهول ذلك القاضي ، وحيث كان المأمور سفير بين القاضيين ، وناقل وبلغ عبارة القاضي
 الدول للمقاضي الثاني ، كان بمثابة رسول بينهما ، وقد صرح الفقهاء في عدة مواطن ، منها في باب الدول
 من كتاب النكاح وغيره ، ان الرسول لا يشترط لوجوب قبول خبره سوى كونه مخبرا ، فلا يشترط فيه
 بلوغ ولا صرية ولا غير ذلك ، منه عدالة او عدد ، وظاهر كلامهم لهذا انه لا يشترط فيه اسلام
 ايضا
 هذا كله اذا كان التردد في قبول خبر البرمه منه جهة الناقل ، لعدم الوقوف على عدالة ، بل ولاد على
 سلام ، واما اذا كان التردد في قبوله منه جهة الآلة المستعمل في ذلك ، او منه جهة نظره التزوير
 فيه ، فهو بمكان منه المجود ، الذي سيدفع بوقوفك على ما سيرد عليك في الكلام على الاحتمال الثالث
 واحا اذا اعتبرناه من قبيل العمل بالخط ، فذلك لا يجوز التوقف في قبوله ، ولاد في وجوب
 العمل به ، فانه وان كان مذهب الدمام رض الله تعالى عنه ان لا يعمل بالخط ، لانه مما يشبهه ، فان
 مذهب صاحبيه - اي يوسف ومحمد - انه يعمل به عند عدم الاشتباه ، ومذهبها هو المعمول عليه
 المعمول به ، اذا كان الخط خاليا من شبهة التزوير والتسويغ ، ولهذا اوجب العمل بالبراءات السلطانية
 في فائزها قانيه ، منه غير ان يشترطوا في كتابها عدالة ولا غيرها ، وكذلك اعتبروا كتب الواقفين المقتل
 اي القضاء ، والتي لها اصل في روايتهم ، بل بالسندات المذيلة باضافات المضموم المعروف ، مع ان

محفوظة بيد المحتج بها منهم ، و اوجبوا العمل بما في دفتر الصراف والسر من خطه ، كل ذلك للوثوق
 بصحتها ، و اطمئنان خاطر الى صدقها ، وعدم تطرق الشك الى وقوع التزوير والتلاعب فيها ،
 فكيف لا يعقد الحالة هذه ، على خط البره ، يقع التردد فيه ، بعد التجارب المتكررة ، في
 عشرات السنين الكثيرة ، منه غير ان يعهد فيه تزوير ، او يجرب عليه كذب ، وبعد اعتماد
 العالم اجمع عليه ، في سيرة العباد ، وتليم البلود ، وانشاء الحروب ، وعقد الهدنة
 والمعاهدات الدولية ، و قود الجيوش ، واذعان الصياغة المظالم (المسماة بالبنوك)
 اليه ، في ضخام المبالغ مرهات كانت ، و ما ذاك الدلائل من التزوير فيه ، وعدم تجريب
 الخطأ عليه ، لما في وضعه من الاتقان ، ولما في معاملاته من الانتظام ، وجميع
 ذلك امر معروف ، و مسلم به لدى العموم ، منه عالم وجاهل ، وامى وكاتب ،
 ولا يؤثر على ذلك ما قد يقع فيه ، من بعضه التحريف المدرك ، الذي يتدارك بالمراجعة
 عنه ، مما قد يقع نظير في المجمع الخطية ، التي عددناها سابقا ، فلا يمنع العمل بها .

~~فبعد ذلك ينفسح مجال التردد متردد ، او توقف متوقف ، او مجود متجاعد عليه
 غير ان يكون له حظ منه النظر ، كما لا تخم كلا ، ورحم الله تعالى ما قال :
 و مجود من مجد الصباح اذا بدا ؟ من بعد ما انتشرت لاضواء
 ما دل ان الصبح ليس بطالع ؟ بل ان عينا انكرت عمياء ؟~~

على ان خبر المسلم العدل ، بل شهادة البينة العادلة - وايدهى - لدخج عنه كونها آحادا
 لا تفيد التزمه غلبة الظن ، وقد اوجبوا العمل بها في الدماء والفروج وغيرها ، منه حقوقه الله
 سبحانه وحقوقه العباد ، ولعمركم سبحانه ، ان خبر البره ان لم يكن بعد طول التجارب ،
 فوه ذلك ~~مطلقا دونها~~ في الاعتماد عليه ، والوثوق به ، فليس دونه .
 فبعد ذلك ينفسح مجال التردد متردد ، او توقف متوقف ، او مجود متجاعد ، منه غير ان يكون له
 حظ منه النظر ، كما لا تخم كلا ، ورحم الله تعالى ما قال :

و مجود من مجد الصباح اذا بدا ؟ من بعد ما انتشرت لاضواء
 ما دل ان الصبح ليس بطالع ؟ بل ان عينا انكرت عمياء ؟
 هذا خلاصة ما يدور في خلد من حكم هذه الحادثة ، والاستدلال عليه ، والله تعالى
 هو الموفق اهـ بالحرف

صورة استفتاء وجواب منقول عن الاستاذ المرحوم الشيخ محمد افندي الزرقا،

في رجل يؤم في مسجد والرجل كاتب عند رجل ذمي يأخذ منه اجرة على كتابته ومال الذمي مستحب فيه الحرام والحلال، فهل ينقض اقامة ذلك الرجل بذكر الهة مع اخذه اجرة من ذلك المال على الكتابه والحالة هذه افيدوا .

سئل الفقيه ابو جعفر عن التلب مال من امر السلطان وجمع المال من اخذ الغرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لاحد عرف ذلك ان يأكل من طعامه ؟ قال : احب الي في دينه ان لا يأكل منه، وبسعه اكله حكما ان كان ذلك الطعام لم يقع في يد المطعم

غصبا أو رشوة اهـ لصندى مه باب الخامس عشر من كتاب الكراهة صورة سؤال وجواب نقلت منه خط الاستاذ في الفضل الشريف والعالم العزير الشيخ محمد افندي الزرقا سئل عما اذا دفع رب المال للمضارب رأس مال المضاربة منه الورقة النقدية المسمى بالورقة السورية وكان قيمة كل خمسة اوراقه ونصف حين الدفع ثمانية ليرة عثمانية ذهبها، فاشتري به المضارب حتى صار رأس المال عروضا فخصت قيمة الورقة المذكورة حتى صارت قيمة كل سبعة وربيع ثمانية ليرة كذلك، فإراد رب المال ان يأخذ من عروضا المضاربة رأس ماله المذكور محققا فيه قيمة يوم الدفع ؟ بانه يأخذ المضاربة وعروضها، حتى تكون تابعة للربح وتقسم على حسب اتفاقهما في اقسامه، بل هي حاصل من عروض من المضاربة ما قيمته ليرة عثمانية ذهبها بدلا عنه خمسة اوراقه ونصف منه رأس المال حتى يستوفي رأس ماله من قيمة الورقة السورية الذي هو حاصل الرب المال على الخصوص، فينبغي ان يخص به الزيادة المذكورة ايضا فهل له ذلك أم لا افيدوا .

الجواب ذكر في مضاربة رد المحتار قبيل متفرقات المضاربة فيما اذا كان رأس مال المضاربة ذميا، وإراد

المال القسمة فله ان يستوفي ذميا، وله ان يأخذ من المال بقيتها، وتعتبر قيمتها يوم القسمة ليوم الدفع اهـ وعنه الى الفقيه .

وظاهر اطلاق الفقيه بان اعتبار قيمة الذميا يوم القسمة لا فرق فيه بين غلوه الذميا او خصرها، وهذا يعني ان ذميا رأس مال المضاربة تعتبر بمنزلة ما اذا كانت باقية في يد المضارب بعينها، لانه ان اخذ ذميا فالامر ظاهر، وان اخذ قيمتها يوم القسمة من غير نظر الى غلوه او خصره فظاهر

خذ لها، ان لو كانت باقية بعينها واستردها كان كذلك له غلوه لها وعليه خصرها . ولا يخفى ان ما ذكر في رأس مال المضاربة ان كان ذميا من ان رب المال يأخذ ذميا، او يأخذ قيمتها يوم القسمة، يجري نظيره في الورقة السورية فيما يظهر، فان اراد رب المال ان يأخذ رأس ماله ذميا سوريا يأخذ بعدد ما دفع من الورقة، وان اراد ان يأخذ من عروضا مال المضاربة فيأخذ رايها قيمة الورقة يوم القسمة ليوم الدفع، فيأخذ من العروض ما قيمته يوم القسمة خمسة اوراقه ونصف سورية من رأس مال المضاربة بخمسة اوراقه ونصف سورية من رأس مال المضاربة .

لان قيل ان كل خمسة اوراقه سورية ونصف الورقة من رأس المال كانت قيمتها حين الدفع ليرة عثمانية ذهبها ما كان من عروض المضاربة يساوي حين القسمة ليرة عثمانية ذهبها، صار يساوي سبعة اوراقه سورية ربع الورقة ما ولفه الزيادة من الورقة ينبغي ان تكون عائنة لرب المال، لانه لم تحصل منه غلوه اسعار رأس المال عروضا فخصت قيمة الورقة المذكورة حتى صارت قيمة كل سبعة وربيع ثمانية ليرة كذلك، فإراد رب المال ان يأخذ من عروضا المضاربة رأس ماله المذكور محققا فيه قيمة يوم الدفع ؟ بانه يأخذ المضاربة وعروضها، حتى تكون تابعة للربح وتقسم على حسب اتفاقهما في اقسامه، بل هي حاصل من عروض من المضاربة ما قيمته ليرة عثمانية ذهبها بدلا عنه خمسة اوراقه ونصف منه رأس المال حتى يستوفي رأس ماله من قيمة الورقة السورية الذي هو حاصل الرب المال على الخصوص، فينبغي ان يخص به الزيادة المذكورة ايضا قلنا : لا يقال ذلك ولا يرد لدون رأس مال المضاربة امانه في يد المضارب غير مضمون عليه،

لأنه في ذمته، حتى تراعى قيمته وماليتها يوم الدفع، فهو بمنزلة ما اذا كان باقيا بذاته في يد المضارب، غلوه لصاحبه وخصره عليه، حتى يملك غلوه الورقة بان كان المراد بالعكس كان يوم

الدفع تساوي قيمته كل سبعة اوراق ويبيع منه ليرة عثمانية ذهباً ، وصار يوم القسمة يساوي قيمته كل خمسة اوراق ونصف ليرة عثمانية ذهباً ، فان رب المال ياخذ من عروض المضاربة ما قيمته يوم القسمة خمسة اوراق سورية ونصف بخمسة اوراق ونصف من رأس المال ، بدون نظر الى تفاوت القيمة يوم الدفع عن يوم القسمة كما هو مفاد اطلاق كلام القنية المتقدم . على ان هذا لو كان واردا فيما اذا كان رأس المال ورقا لورد بعينه فيما اذا كان ذهباً ثم غلوا ، والمضوضر المتقدم عن القنية يدفع . فان قيل : لا شك ان الورق السورى المذكور حكمه حكم الفلوس النافقة وما قيل فيها من الاحكام يقال فيه ، لان الفلوس النافقة هي ما كان متخذ امر غير النقدين الذهب والفضة ووجه الاصطلاح على استعمال استعمال النقدين ، وهذا غير خاص بما كان متخذ امر المعادن والمفنى به في الفلوس النافقة ان اعلنت او خصت لهو قول ابي يوسف اخذاً ، وهو انه يجب بيعه يوم البيع ان كانت ثمناً ، ويجب قيمته يوم الدفع ان امكن قرضاً ، كما نقل رد المحتار من كتاب البيوع عنه معتبرات كتب المذهب .

قلنا لا يرد لهذا على ما ذكرنا ، لان الثمن في البيع والمبلغ المدفوع في القرض من المضمونات تثبت في ذمة المشتري والمستقرض محافظاً لقيمة بخلاف مال المضاربة فانه امانة في يد المضارب لا يضمن بالهلاك في يده ، ولو بعد صيرورته عروضاً ، وفرد بين الاملاك والمضمونات في الاحكام ، فلذا اوجبوا في المضمونات القيمة يوم ثبوتها في الذمة ، واوجبوا في الامانات القيمة يوم الاستيفاء ، لانه في حكم القائم بعينه في يد المدين . والله سبحانه وتعالى اعلم ١٤١ شعبان ١٢٥٥

ثم رأيت في مضاربة مبسوط الخس من باب المضاربة بالعرضة لودفع رأس مال المضاربة فلوساً نافقة فاشترى بها المضارب ثوباً ودفعها وقبض الثوب ثم كسرت الفلوس فباع الثوب بدراهم

رجع ثم اراد القسمة فان رب المال ياخذ قيمة فلوسه يوم كسرت ، وذلك لان الواجب رد مثل رأس المال فاذا نقد رد مثله تجب قيمته والتعذر كان بالسداد فتجب القيمة يوم السداد او ادها ملحقاً بقوله : اذا نقد رد مثله تجب قيمته يفيد انه عند عدم التعذر يرد مثل رأس المال بدون نظر الى غلوه او خصر ولهذا يؤيد ما فهمناه من القنية انه مذهب الاستاذ لا ينفى الذكر .



